

الثقافة السياسية الجديدة والتراجع الديمقراطي

The New Political Culture and Democratic Decline

وفاء على داود

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف

المستخلص:

يسعى هذا البحث إلى رصد وتحليل التراجع الديمقراطي، وذلك من خلال إعادة النظر في مفهوم الثقافة السياسية، ورصد ملامحها الجديدة، وفحص علاقتها بتدهور الديمقراطية. المنهجية: يعتمد البحث بشكل رئيسي على دراسة أهم الأدبيات العربية والأجنبية ذات الصلة؛ للتعرف على كيفية انتهاك السياسيين للقيم الديمقراطية، ومنها: الثقافة السياسية الجديدة، وكيف تموت الديمقراطيات، وحياة الديمقراطية وموتها. ومن ثم، يتناول البحث ثلاثة أقسام: أولها يسلط الضوء على مفهوم الثقافة السياسية. بينما يرصد ثانيها ملامح الثقافة السياسية الجديدة وأثرها. في حين يتطرق ثالثها إلى التراجع الديمقراطي ومؤشراته. الكلمات الدالة: الثقافة السياسية الجديدة، التراجع الديمقراطي، قيم الديمقراطية، الشعبية، الاستبداد.

Abstract:

This paper seeks to monitor and analyze Democratic Backsliding by revisiting the concept of political culture, demonstrating its new features, and examining its relationship to democratic Backsliding. Methodology: The paper mainly depends on the most relevant literature to identify how politicians violate democratic values, such as the new political culture, how democracy dies, and The Life and Death of Democracy.

Keywords: The new political culture, democratic Backsliding, democratic values, populism, authoritarianism

المقدمة:

تعتبر الثقافة السياسية أحد أهم الأعمدة التي تتأسس عليها قيم وقواعد الديمقراطية؛ حيث لا تعتمد الديمقراطيات على الدساتير المكتوبة فحسب، بل تعتمد أيضًا على قواعد ومعايير غير مكتوبة تعكس مستوى التفاعل بين النخب السياسية من ناحية، وبين النخب والمواطنين من ناحية أخرى. ومن أهم قيم العمل الديمقراطي: سيادة القانون، والتسامح، والتعددية، واحترام حقوق الأقليات. وفي الآونة الأخيرة، برزت العديد من ملامح الاعتداء على قيم الديمقراطية، فضلاً عن مظاهر مغايرة للثقافة السياسية التقليدية، الأمر الذي

دفع العديد من الباحثين إلى التنظير عن الثقافة السياسية الجديدة، وموت القيم الديمقراطية وتآكلها، وتحقيق رؤية فوكوياما في بدء عهد الهجمات المرتدة للديمقراطية.

الأمر الذي زادت حدته مع صعود الموجة الثالثة من الاستبداد¹، وما تتسم به من انخفاض تدريجي للقيم الديمقراطية، وانتكاستها في دول عدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالأخص أثناء حقبة الرئيس ترامب، والبرازيل وبوروندي والمجر وروسيا وصربيا، الأمر الذي يثير التساؤل عما إذا كان الأوان لإعلان "نهاية الديمقراطية". أي بعد حوالي 30 عامًا من أطروحة فوكوياما حول أبدية هيمنة الديمقراطية الليبرالية².

ففي الماضي، تمثل الانهيار الديمقراطي في مجرد أحداث مفاجئة، مثل الانقلابات العسكرية، وتزوير الانتخابات، إلا أنه مؤخرًا استحدثت آليات وطرق للانقلاب على القيم الديمقراطية، ليس في النظم اللاديمقراطية فقط، بل شمل أيضا النظم الديمقراطية الراسخة، والتي انقلبت على نفسها. ومن الآليات المستحدثة للهجين السلطوي وإضافة الطابع الاستبدادي مضايقة المعارضة وتخريب المساءلة الأفقية، بالإضافة إلى التضيق على حرية الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن ما يسمى بالمسار "الكلاسيكي" لتكثيف القمع، والذي يصف استراتيجيات النظم الديكتاتورية بضعف رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. وعليه يسعى البحث إلى رصد وتحليل التراجع الديمقراطي، من خلال إعادة النظر في مفهوم الثقافة السياسية، ورصد ملامحها الجديدة وفحص علاقتها بالتراجع الديمقراطي، وذلك من خلال تناول أهم الأدبيات العربية والأجنبية ذات الصلة.

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في الكشف عن أسباب تراجع القيم الديمقراطية، ومدى ارتباطها بتطور الثقافة السياسية، ورصد وتحليل ملامح الثقافة السياسية الجديدة وعلاقتها بالتراجع الديمقراطي.

تساؤلات ومنهجية البحث: يتساءل البحث عن أسباب تراجع قيم الديمقراطية، ولامح وأثر الثقافة السياسية الجديدة على مستقبل الديمقراطية، وما إذا كان تآكل قيم الديمقراطية يقتصر على الديمقراطيات الناشئة، أم أنه يعترض الديمقراطية في النظم الراسخة أيضا.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين تتمثلان في ما يلي:

الفرضية الأولى: تعد الثقافة السياسية الدعامة الرئيسية لتدشين وتعزيز الديمقراطية، حيث تلعب أدواراً حيوية في تحديد مواقف وتوجهات المواطن تجاه العملية السياسية، وتعتبر آلية رئيسية في تحقيق الاستقرار في المجتمعات الديمقراطية.

الفرضية الثانية: إن تطور الثقافة السياسية، وما تتضمنه من ملامح جديدة، يشكل تحدياً قوياً للديمقراطية، حيث لا تتغير القيم فقط، وإنما تعمل على تراجع الديمقراطية.

أهمية وتقسيم البحث: تتمثل أهمية البحث في إعادة النظر في مفهوم الثقافة السياسية، وتحليل ملامح الثقافة السياسية الجديدة، وتحديد علاقتها بتراجع الديمقراطية، واستشراف أثرها مستقبلاً. وينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية: يتناول الأول مفهوم الثقافة السياسية. ويسلط الثاني الضوء على الثقافة السياسية الجديدة للتعرف على ملامحها وأثرها. بينما ينتقل القسم الثالث إلى الكشف عن جدلية التراجع الديمقراطي ومؤثراته.

أولاً- مفهوم الثقافة السياسية: النشأة والتطور

يعتبر كتاب الثقافة المدنية لكل من جابرييل أموند وسيدني فيربا، الصادر عام 1963، المرجع الرئيسي للطرق إلى أسس نظرية الثقافة السياسية³. حيث عرّف المؤلفان المصطلح بدقة على أنه: المواقف السياسية والأنماط والتوجهات القيمة تجاه النظام السياسي. بعبارة أخرى، إن الثقافة السياسية تتمثل في المعتقدات والمصالح والمودة التي يحملها مواطنو كيان جماعي في مجتمع ديمقراطي، والتي تصبح حجر الأساس للنظام السياسي، والذي بدوره يمكّن الأفراد من فهم التوجهات العالمية. وهذا النوع من التوجهات أمر ضروري للتطور السياسي النشط. علاوة على ذلك، أكد أن نهاية جميع الثقافات السياسية ستتجاوز الأشكال المحلية، وصولاً إلى الثقافة المدنية المناسبة والتعبير عن الذات. وبالتالي، يلعب تطوير المفهوم السلوكي دوراً رئيسياً داخل الثقافة السياسية⁴. حيث يساعد على استقرار النظام السياسي الديمقراطي. وإذا كانت بنية وثقافة النظام السياسي متطابقة، فمن المتوقع أن يستمر النظام، حتى عندما تكون هناك أزمات كبيرة، سواءً كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية؛ لذلك يحتاج النظام المؤسسي الديمقراطي إلى ثقافة سياسية ديمقراطية للبقاء على المدى الطويل. وعليه، تعتبر الثقافة السياسية أو المدنية الأساس الذي يضمن الانضباط والانسجام بين أطراف النظام السياسي، من أجل تحقيق الاستقرار الديمقراطي، حيث يستمد النظام السياسي شرعيته من النسق الثقافي الذي قد يساعد على دعم القيم الديمقراطية أو الدفع نحو الهيمنة والاستبداد. من ثم، ظهر ما

يُعرف بثقافة الديمقراطية، والتي تقوم على قيم وقواعد مثل التعددية، والمشاركة، والتسامح واحترام الرأي الآخر، والتي تعكس النسق الثقافي بين فواعل العملية السياسية، كما تُعد الدعامة الأساسية للترسيخ الديمقراطي. فالثقافة السياسية تمثل الجانب المعنوي بما يشمله من قيم ومشاعر ومعرفة للعملية السياسية. وفي هذا السياق، حددت النظرية الكلاسيكية أنواعًا ومعايير مختلفة للثقافة السياسية، منها قياس مشاركة المواطنين في العملية السياسية، حيث يوجد ارتباط مباشر وواضح بين الكيانات السياسية والثقافة، والتي تلعب دوراً حاسماً في ضمان استقرار النظام. ومع ذلك، فإن تغيير الثقافة السياسية بمرور الوقت أمر مفهوم؛ لذلك تم تطوير نهج مختلف نوعياً في إطار النماذج التفسيرية، ودراسة المواقف والتفضيلات السياسية، وتحليل تأثير المواقف والمصالح السياسية على السلوك السياسي.

وهكذا، تمت مراجعة العناصر والمستويات والمؤشرات الرئيسية للثقافة السياسية، بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً، وتحديداً في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أدرك العلماء الدور الديناميكي للثقافة السياسية، وتأثيرها خلال هذه التحولات. منذ ذلك الحين، بدأت معضلة نظرية الثقافة السياسية في الظهور، وبدأ تطوير المناهج والاتجاهات والأبعاد وغيرها من القضايا التجريبية والتقنية الأساسية في الثقافة السياسية في العصر الرقمي. فمن ناحية، تؤكد نظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية على دور القيم والمعايير والمعتقدات كمؤشرات رئيسية لتوضيح العلاقات بين المواطن ونظامه السياسي، وتحديد ديناميكياتهم المترابطة بعمق⁵. وبهذه الطريقة، أدرج بعض العلماء العاطفة كبعد آخر يجب أخذه بعين الاعتبار لتوضيح ديناميات الثقافة السياسية المعقدة. وبالتالي تقوم النظرية الكلاسيكية للثقافة السياسية على قياس ثلاثة منظورات نفسية للبعد الثقافي، وهي:

- (1) الإدراك، والذي يمثل القدرة المعرفية للأفراد تجاه النظام السياسي؛
 - (2) المشاعر، والتي تعكس التبادل وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد؛
 - (3) التقييمات، أي قدرة الأفراد على تقييم أداء النظام السياسي.
- الأمر الذي يشير بشكل أو بآخر إلى أن نظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية تأخذ ملمحاً من نظريات الاقتصاد السياسي والنظام السياسي المفتوح للديمقراطية، جنباً إلى جنب مع التوجهات المستقلة لـ "الثقافة المدنية" للمواطنين تجاه الكيانات الرئيسية للنظام السياسي. وبالتالي تعتبر الثقافة معادلة أساسية لفهم ديناميات قيم وقواعد الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى، أدت مساهمات العلماء في التخصصات والمجالات المتعددة، مثل علم النفس الاجتماعي والسياسي والتاريخ والأنثروبولوجيا، إلى توسيع جوانب الثقافة، بما يتماشى مع نظرية المعرفة للثقافة السياسية، في محاولة لتشمل عوامل مثل القواعد والأدوار، وكذلك هياكل الفواعل السياسية. حيث كانت الأيديولوجيات والقدرات المعرفية والتعليم بمثابة عوامل مستخدمة في القياس لرصد وتحليل التغيرات في التقضيات والسلوكيات السياسية للمواطنين، وكذلك وسيلة لفهم ديناميكيات القوة والاستقرار في المجتمعات الديمقراطية⁶. وفي وقت لاحق، خاصة مع تزايد صعود الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الشرقية، رسخت نظرية الثقافة السياسية قيمة الثقافة في السياق الاجتماعي والبنية المعرفية، وكذلك في النظام السياسي وكياناته. وعليه، يرتبط مفهوم الثقافة السياسية بمفاهيم أخرى مهمة مثل الثقة السياسية، والشرعية، والسلطة، والديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير منهجيات جديدة من أجل تقييم المواقف السياسية للمواطنين وديناميكيات التغيير، حيث تم التركيز على ثلاثة أبعاد للثقافة السياسية- التي يعتقدون أنها أساسية للديمقراطية- وهي: التأثير الملحوظ للحكومة، والفعالية السياسية، والتسامح السياسي، إلى جانب جودة المجتمع الذي يشكل الأفراد جزءًا منه؛ والمعرفة المكتسبة- من خلال التنقيف أو التنشئة الاجتماعية- من قبل أفراد من مجتمعاتهم؛ ومجموعة فريدة من السمات التي تصنف كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية على أنها ثلاثة جوانب رئيسية للثقافة⁷.

باختصار، تتمثل المساهمة الرئيسية لنظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية في وضع استدامة الثقافة بين المواطنين (المستوى الجزئي أو القاعدة) والنظام السياسي (المستوى الكلي أو القمة)⁸. علاوة على ذلك، مراقبة التطور والاستقرار في المجتمعات الديمقراطية، الأمر الذي يفسر اهتمام الثقافة السياسية الرئيسي بمواقف المواطنين تجاه النظام السياسي في مجتمع ديمقراطي، مما يعني إحداث التغيير إما من خلال النظام السياسي أو الثورات.

هذا وقد ركز على فحص الثقافة السياسية من خلال التشكيك في أنظمة القيم والمعتقدات على المستوى الجزئي. بالإضافة إلى زيادة الحاجة إلى فهم عمليات الإدراك والمواقف والسلوكيات في تكوين الهيكل السياسي على المستوى الكلي. وقد اتفق العديد من الباحثين على أن التطور التأسيسي للنظام السياسي داخل المجتمع المثالي ينبع من المستوى الجزئي للأفراد، والذي بدوره يشكل المعتقدات والسلوكيات وظهور النظام.

بشكل عام، عند تناول الثقافة السياسية، لوحظ تباين في وجهات النظر؛ على سبيل المثال، جادل كارل ياسبرز (2003) بأن "الأسس الروحية للإنسانية قد وُضعت بشكل متزامن ومستقل في الصين والهند وبلاد فارس ويهودا واليونان خلال العصر المحوري (800 قبل الميلاد - 200 قبل الميلاد)، وهي الأسس التي لا تزال تقوم عليها البشرية حتى اليوم". لذلك، تؤكد وجهة النظر هذه على حجة التعايش. وتستند حجة هذا الفريق على قيم الكونفوشيوسية (الصين)، والبوذية (الهند)، والأفلاطونية (الغرب)، باعتبارها ثقافات مستقرة، ونشأت في العصر المحوري، وتتطور بالتوازي.

وعلى النقيض، يرى كل من Jaspers (1977)، و Eisenstadt (2003)، و Inglehart و Welzel (2005) و Armstrong (2006) أن هناك مسارًا آخر للثقافة، تقدميًا بطبيعته، وينتهي الارتباط بين الثقافات المختلفة في وقت ما من التاريخ. حيث تحولت تطورات القيم الثقافية إلى عالمية من خلال تطوير المجتمع البشري من السلطة التقليدية وقيمة البقاء عندما كانت المؤسسات الدينية مدعومة بالتصنيع إلى سلطة عقلانية علمانية؛ وقيم التعبير عن الذات، مثل جودة الحياة والأمن المادي والمساواة بين الجنسين. ومن ثم، تعتبر الثقافة السياسية نظامًا يتم تعلمه يتضمن القواعد والمعتقدات والتقاليد والقيم والرموز التي يتم نقلها عبر الأجيال¹⁰.

من الناحية المنطقية، وكما لوحظ جيدًا في الوقت المعاصر، تمارس الكيانات السياسية الرئيسية سلوكيات غير تقليدية فيما يتعلق بالمساءلة وبناء الدولة وسيادة القانون. وبالتالي، يمكن للثقافة السياسية أن تتحول وتتسبب في تغييرات جوهرية داخل السلطة السياسية من خلال عمليات الإصلاح والعمليات الاجتماعية والثقافية، لأنها سمة نوعية للحياة السياسية بأكملها للمجتمع، والتي تعكس مستوى تطور الفرد والوعي السياسي الجماعي.

وفي إطار تطور مناهج قياس الثقافة السياسية، ساهم العلماء في مقاربات متعددة وحددوا مؤشرات مختلفة للقياس. فمن ناحية، قدمت النظرية الكلاسيكية للثقافة السياسية بعض المؤشرات لقياس قدرة المواطنين على التأثير في الأحداث والقرارات السياسية، والتي تركز بشكل رئيسي على المواطن، والمصلحة، والمعرفة، والكفاءة، والمشاركة، والقيم والتفضيلات. وعلى الرغم من أن هذه العناصر ترصد دور المواطن في العملية السياسية لتحديد مستوى الوعي والمشاركة والقدرة على التأثير على السلطات، فإن هذا النهج يميل إلى

استخدام الثقافة الديمقراطية القائمة على المفاهيم الغربية كنموذج لقياس وتقييم الثقافة السياسية في جميع أنحاء العالم، وهو الأمر الذي لا يأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة للثقافات غير الغربية. ومن ناحية أخرى، يستخدم بعض العلماء سؤالاً مفتوحاً من خلال ربط الديمقراطية السياسية بالحرية الفردية، مثل المساواة الاجتماعية والسلام الوطني والازدهار، والتي خلصت إلى أن الديمقراطية السياسية والحرية الفردية ليست موضع اعتزاز مثل الآخرين، ولا سيما السلام الوطني والازدهار. في هذا السياق، حدد Dowd (2000) تسعة عناصر لثقافة سياسية ديمقراطية والتي تتمثل في: الفردية والاستقلال، والتسامح مع الآراء والسلوكيات المختلفة، ووجهات النظر التعددية، والاهتمام بالصالح العام والمجتمع، وتكافؤ الفرص، والمساواة أمام القانون، والمشاركة الطوعية للمواطنين في الحكم، والثقة، واتخاذ القرارات التعاونية على أساس المساومة والتسوية. إلا أن هذه العناصر لا تعتبر منهجية دقيقة يمكن الاعتماد عليها، حيث توجد العديد من هذه العناصر في جوانب معينة في بعض الأنظمة الاستبدادية مثل الصين كما أثبت Ogden (2002) في دراسته حول هذا الشأن، لذلك، قد يساعد نهج السياسة التاريخية في إدراك الأنماط الخاصة والعوامل الحاسمة للثقافة السياسية لكل دولة.

باختصار، تحتاج الثقافة السياسية إلى مراجعة، نتيجة الأصول الغربية للمفهوم، والتي يتعامل بشكل أساسي مع القيم السياسية والنقضيات والمواقف الاجتماعية للمجتمع الديمقراطي، مع مراعاة التحديات الجديدة للديمقراطية وشيوع قيم ما بعد المادية والثقافات الشعبوية، وتساعد موجات الاستبداد والأنظمة الهجين، والتي تعتبر أحد أشكال السلطوية التنافسية. بالإضافة إلى تحديات المجتمع الديمقراطي في العهد الرقمي المعاصر. وبالتالي، لم يتعلق الأمر بتطوير الثقافة السياسية عبر الأجيال فقط، ولكن بأنماط النظم السياسية وتاريخها في المجتمعات غير الديمقراطية أيضاً. بعبارة أخرى، إن الثقافة متغير مهم في التحليل السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ حيث تعتبر الثقافة إلى جانب هيكل المؤسسات أحد أهم ثلاثة عوامل في تحديد النتائج السياسية. وتشير الثقافة السياسية إلى الأفكار والمعتقدات والقيم والتوجهات السلوكية الراسخة لدى المواطنين أو التي يحملونها في رؤوسهم تجاه النظام السياسي. الثقافة السياسية لها علاقة بالقيم والمعتقدات والعقليات السياسية، حيث يتم تعلم الثقافة السياسية من خلال "التنشئة الاجتماعية السياسية" بدلاً من الجينات. وبالتالي، فإن الأسرة، والمجتمع، والهوية، والعرق، والأمة والعالم الذي ينشأ فيه الفرد - جميعها لها تأثير قوي على نظام

معتقداتهم وثقافتهم السياسية. هذه المعتقدات المكتسبة هي جزء من ثقافة سياسية مستمرة لأجيال، وحتى آلاف السنين. في الواقع، تتغير الثقافة السياسية ببطء، وقد تتطلب عادة ثلاثة أجيال أو أكثر.

ثانياً- الثقافة السياسية الجديدة: المفهوم والملاحم والأثر

وصف العلماء مفهوم الثقافة السياسية بأنه يمين أو يسار تقليدي. ومع ذلك، فإنه يضم عناصر من اليمين واليسار. على الرغم من أن البعض يعرّفون المفهوم من خلال تسليط الضوء على طريقة إشراك المواطن في عملية صنع السياسة أو الجانب السلبي للمفهوم من خلال قيم المحسوبية، وما بعد المادية التي تؤدي إلى اتجاه جديد بين العلماء، حيث يطالبون بثقافة سياسية جديدة. فإن مفهوم الثقافة السياسية الجديدة يصف القيادة المتقلبة والافتقار إلى الفئات الاجتماعية والالتزامات السياسية الهشة¹¹.

لقد ظهر المصطلح في السبعينيات، وأصبح مهيماً، وحدد القواعد الجديدة للعبة السياسية، حيث يتحدى المفهوم التقاليد القديمة، مثل السياسة الكلاسيكية والمحسوبية. في المقابل، تبني قيم ومعايير جديدة على المجتمعات، مثل اعتناق دعاة الثقافة السياسية الجديدة، مثل بيل كلينتون وتوني بلير، حقوق المثليين وديمقراطية المواطنين والإجهاض وحماية البيئة، باعتبارها قضايا رئيسية في سياستهم. كما أن الثقافة السياسية الجديدة تقوم على تحالفات الأغنياء مقابل الفقراء، أو ذوي المكانة والوجاهة الاجتماعية مقابل الفقراء أو أصحاب المراتب المتدنية والمهمشين في المجتمع. وقد أثبت جون كين في كتابه "حياة الديمقراطية وموتها" الصادر عام 2009، صحة هذه الفرضية، حيث سرد العديد من الحجج التي تؤكد أن أغلب الديمقراطيات المعاصرة ما هي إلا ديمقراطيات زعيم، حيث تضم نخبة من الأوليغارشية أو الأثرياء ورجال الأعمال. كما تنبأ بموت الديمقراطية، مؤكداً أن أوروبا التي تعتبر مسقط رأس الديمقراطية ستصبح مقبرة للديمقراطية التمثيلية¹². وأكد أن الديمقراطية المعاصرة ديمقراطية رقابة، حيث ترتبط الديمقراطية بالنمو الاقتصادي وزيادة الأغنياء، وشبهها بالمولود اللقيط الذي خلق بشكل غير مقصود، ومن ثم لا توجد ضمانات على استمراره، حيث لا يعبر عن ديمقراطية تمثيلية حقيقية.

وفي سياق متصل، أصدرت المجلة الآسيوية للنظم السياسية المقارنة إصدارًا خاصًا في يونيو عام 2017، تناولت فيه التغيير في الثقافات السياسية، والذي ضم خمس مقالات لعلماء من ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وكوريا. وخلصت إلى أن ربع القرن الماضي يعتبر فترة تغيير سياسي دراماتيكي في العديد من الدول الآسيوية، حيث أدى تغير الظروف الاقتصادية والمؤسسات السياسية إلى تغير مواقف ودور المواطنين تجاه

الديمقراطية. ويرجع ذلك إلى تغير الثقافة السياسية التي تشكل العملية السياسية. فعلى الرغم من أن الثقافة لا تقدم تفسيرات قوية للتغير في الأنظمة السياسية على المدى القصير، إلا أنها توفر سياقًا سياسيًا واسعًا يؤثر على الحكومات والنخب السياسية مع أفق زمني طويل. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن مواطني بعض الدول الآسيوية يفضلون إصلاحات سياسية أكبر من ما تسمح به النخب الحاكمة (ارتفاع توقعات المواطنين)، الأمر الذي يؤدي إلى احتجاجات وحراك ثوري في بعض الأحيان، مقارنة ببعض الدول الآسيوية الأخرى التي تتجاوز التغييرات السياسية فيها بتنازلات مواطنيها. وينعكس في الحالتين طبيعة التفاعل بين الحكومة والمواطنين والتطابق بين الثقافة والمؤسسات السياسية والتي تؤثر على مخرجات النظام السياسي.

في هذا السياق، أكد ورسل دالتون وكريستيان ويلزل أن الثقافة السياسية للمواطنين في آسيا تغيرت من الولاء إلى الحزم، حيث تحدوا كل ما قامت عليه الثقافة المدنية الكلاسيكية للمواطن الديمقراطي المثالي، باعتباره موليًا وموثوقًا وتشاركياً متواضعًا؛ وذلك باستخدام أدلة جديدة من الموجة السادسة لمسح القيم العالمية. وينتشر النموذج الجديد للمواطنة الحازمة مع تجربة الدول للتغير والتحديث الاجتماعي. واللافت للنظر أن الكاتيين يعتقدان أن هذا التحول في الثقافة السياسية له عواقب إيجابية محتملة على أداء الحكومة بالنسبة للديمقراطيات الغنية والدول النامية. وقد أوضح دوه تشول شين وهانا جون كيم - وهما من ضمن مؤلفي الإصدار - أنه على الرغم من أن الغالبية العظمى من المواطنين الآسيويين يتعاطفون بقوة مع الديمقراطية والمثل العليا، إلا أن واحدًا فقط من كل خمسة في الواقع يدعم المبادئ الأساسية للسيطرة الشعبية على الحكومة. ووجد أن الآسيويين يفضلون الأنظمة الهجين عن الاستبداد والجدارة والليبرالية. ويفسر ذلك بأن تصورات الأداء الضعيف يجب أن تؤدي إلى تآكل الدعم الشعبي، وأن التوقعات موجودة في الديمقراطيات الغنية في آسيا، لكن يتم تحديها من قبل المواطنين تحت الحكم الاستبدادي، ومن ثم يميل المواطنون إلى تقييم حكوماتها بشكل أفضل. ويتضح التناقض من خلال الارتباط بين تصورات التنافسية الانتخابية والولاء في دول مثل سنغافورة وماليزيا، التي يعتبرها المراقبون عادةً غير قادرة على المنافسة. وفي النهاية، خلص الإصدار إلى الكشف عن الاستمرارية والتغيير في سياسات الأجيال وآثار العولمة، وذلك بالتطبيق على الانتخابات اليابانية لمدة ثلاثة عقود، حيث وجدوا اختلافات مهمة بين اليابانيين الذين يشاركون في أنشطة مؤيدة للنظام، مثل التصويت، وأنشطة مناهضة للنخبة مثل المظاهرات، مؤكدين تراجع أهمية الأحزاب وصورية الأيديولوجية التي لا تقوم بأي دور سوى ملء الفراغ. وأن المتطرفين من كلا الطرفين يشاركون في

الحملات الانتخابية أكثر من المعتادين، بينما يقود التقدميون النشاط الشعبي. بالإضافة إلى التأكيد على الفجوة بين الشباب السلبي سياسياً وآبائهم وأجدادهم الأكثر موثوقية على نطاق أوسع من خلال الارتباطات الحزبية الضعيفة للحزب السابق، وانفصاله عن النظام السياسي، وبالتالي تؤدي الزيادة في التفاعلات بين الثقافات إلى قدر أكبر من التسامح، بينما يؤدي التفاوت إلى مزيد من التعصب. وأن التغيير قد يحدث من خلال استبدال الأجيال¹³.

وعليه، تتمثل مؤشرات الثقافة السياسية الجديدة في زيادة مستويات اللاتحزب، بالإضافة إلى اتساع ظاهرة المرشحين المستقلين والمشاركة الانتخابية للقوائم اللاحزبية، وصعود الحركات البيئية والأحزاب الخضراء، إلى جانب الانقسامات العرقية واللغوية التي زادت وتؤدي إلى تشرذم وانقسام المجتمعات، فضلاً عن تنامي مشاعر الكراهية، ومناهضة المهاجرين، وصعود الحركات الأصولية الدينية، وغيرها من الحركات الاجتماعية الجديدة، للمطالبة بمزيد من اللامركزية والحرية الفردية. كما ظهرت انقسامات جديدة في القضايا الاجتماعية غير الطبقية، فيما يتعلق بالعرق والجنس والتفضيل الجنسي، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، واختلاف أنماط الحياة الجديدة والأنماط الاجتماعية والأعراف عن قضايا التقليدية، حيث يميل أسلوب القادة الجدد إلى بلورة الخلافات الأساسية.

وتظهر ملامح الثقافة السياسية الجديدة في التحول من اليسار لليمين، حيث لم يعد هناك طلب على زيادة دور الدولة في الاقتصاد؛ والتمييز بين القضايا الاجتماعية والمالية والبيئية، حيث ظهرت العديد من قضايا المرأة، والبيئة. إلى جانب التغيير في الثراء ونمط الحياة؛ والفردية الاجتماعية والسوقية، حيث تشترك الثقافة السياسية الجديدة بين ليبرالية السوق والتقدم الاجتماعي؛ فضلاً عن التشكيك في دولة الرفاهية مثل البيروقراطيات المركزية الكبيرة مقابل الإدارة اللامركزية، حيث فقدت الحكومة ثقة المواطنين، وأدت هذه الثغرة الهائلة إلى انعدام الشرعية¹⁴. كما أن الفيدرالية والإقليمية تؤديان إلى المزيد من الحكومات المحلية مقابل الدول الوطنية.

وهناك العديد من العواقب السلبية على المجتمع ككل نتيجة انخفاض الثقافة السياسية الديمقراطية، فقد تؤدي إلى زيادة الفساد أو انخفاض التماسك الاجتماعي. وقد يرجع تآكل قيم الديمقراطية إلى عوامل أخرى، مثل تراجع الاعتقاد بأن الديمقراطية هي أفضل شكل للحكم أو تقليص المؤسسات والإجراءات المرتبطة بالديمقراطية. فمن الصعب تحديد مدى التراجع في القيم الديمقراطية. ومع ذلك، هناك انخفاض كبير في مستوى الديمقراطية في جميع أنحاء العالم على مدى العقود الماضية. فمن ناحية، أصبحت اللامبالاة

السياسية للمواطنين تجاه الديمقراطية ومؤسساتها أحد سمات العصر، الأمر الذي يتجلى في تراجع معدلات الإقبال والمشاركة في الانتخابات أو غيرها من أشكال المشاركة السياسية. ومن ناحية أخرى، تنامي الاستبداد السياسي والذي يقلص من حريات التعبير عن الرأي أو المشاركة في العملية الديمقراطية¹⁵. ويمكن تناول بعض من هذه العوامل كالتالي:

1. تصاعد موجات الاستبداد السياسي وتخريب قيم الديمقراطية من الداخل:

عادة ما يتم استخدام ثلاثة مصطلحات مختلفة بشكل شائع للتعبير عن الابتعاد عن المسار الديمقراطي، وهي: التراجع، وانهايار الديمقراطية، والاستبداد أو نقص الديمقراطية، وهو المصطلح الأكثر دقة، حيث يشمل ثلاثة تصنيفات من الاستبداد المعاصر: أولها، النظم الديمقراطية التي تفقد سماتها الديمقراطية بدرجات متفاوتة دون أن تنهار بشكل كامل. وثانيها، نظم الديمقراطيات غير الليبرالية كما في المجر، والتي تتحول إلى سلطوية، وثالثها الأنظمة غير الديمقراطية والتي تتحول من الاستبداد الطويل والمغلق مثل كوريا الشمالية أو إريتريا، إلى الاستبداد الانتخابي إلى الاقتراب من الديمقراطية مثل نيجيريا قبل انتخابات عام 2015. وتعتبر الموجة الثالثة من الأنظمة الاستبدادية أهم محددات وملامح تراجع القيم الديمقراطية، حيث لم تقتصر على الديمقراطيات الناشئة والتي عادة ما تعاني من صراع مزمن بين الأنظمة التسلطية والحركات الثورية المطالبة بالديمقراطية، بل نشأ وتصاعد الاستبداد السياسي من قلب النظم الديمقراطية الراسخة، والتي تتأصل فيها ثقافة الديمقراطية. ويمكن رؤية ذلك في التزايد الرهيب في شعبية الرموز والقيادات الشعبوية والتي تضرب بالقيم الديمقراطية عرض الحائط. وغالبًا ما تستخدم الرموز الشعبوية التكتيكات الاستبدادية، مثل: قمع حرية التعبير والتجمع لتوطيد السلطة وقمع المعارضة. كما أنها تقوض المؤسسات الديمقراطية، مثل النظام الانتخابي والمحاكم، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التدهور في الديمقراطية. بعبارة أخرى، أصبحت الدول الغربية راضية عن الميول الاستبدادية الزاحفة. كما لوحظ أن الديمقراطية الليبرالية معرضة للخطر بسبب البدائل "غير الليبرالية"، لاسيما مع المد المستمر للشعبوية، الأمر الذي يضرب بقيم الثقافة السياسية التقليدية عرض الحائط.

فمع صعود عهد ما بعد الديمقراطية، وشيوع قيم ما بعد المادية، وانتشار وتغلغل الشعبوية في الأنظمة المنتخبة لاسيما في أوروبا، ظهرت مرحلة جديدة من الحداثة والتي تعكس الأمراض المزمنة للديمقراطية، أضف إلى ذلك ارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية و"رد الفعل الثقافي" من قبل الطبقات الاجتماعية

التي لم تتماشى مع التحول الناتج عن العولمة والتوجه نحو القيم الليبرالية العالمية، والتي انعكست في تراجع الدعم الشعبي للمؤسسات الديمقراطية وتلاشي الثقة في الإجراءات الديمقراطية والأيديولوجيات السياسية. الأمر الذي قد يؤدي إلى تبخر التماسك المجتمعي ورأس المال الاجتماعي، والذي يُعد علامة على عهد الليبرالية الجديدة وعصر ما بعد الديمقراطية وما بعد السياسة، حيث شاع التناقض الشديد في المعايير الديمقراطية. فعلى سبيل المثال خطاب العدالة الاجتماعية اليوم، وتكافؤ الفرص، والتمكين الديمقراطي، وإشراك المواطنين، والاستدامة، يتناقض بشكل صارخ ليس فقط مع الزيادة المستمرة في معدلات عدم المساواة الاجتماعية، ولكن أيضاً مع السرديات الليبرالية الجديدة حول أولوية ضرورات السوق التي يُزعم أنه لا بديل لها.

2. مزيد من القمع لمؤسسات المجتمع المدني وتقييد الحريات الإعلامية:

عادة ما تستخدم النخب الحاكمة القوانين والقيود للسيطرة على المعارضة السياسية وتقييد حرية التعبير، مما يضعف منظمات المجتمع المدني التي تعتبر أحد المؤسسات الفاعلة والضرورية في العملية الديمقراطية، لما تقوم به من دور مهم في مراقبة ومساءلة الحكومة وتعزيز العدالة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يؤدي تقييد الحريات الإعلامية أيضاً إلى تراجع قيم الديمقراطية؛ وذلك لأن الإعلام الحر والمفتوح ضروري لمراقبة الحكومة ومحاسبتها. ويمكن أن يحد تقييد حرية وسائل الإعلام من قدرة المواطن على التعرف على سياسات الحكومة وتحمل القادة المسؤولية، حيث تقل فرص مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

3. تراجع الثقة السياسية بين المواطن والحكومة:

تُعد العلاقة الصحية بين المواطنين وحكومتهم أحد أعمدة الديمقراطية، والتي تقوم على التواصل المفتوح والتبادل الحر للأفكار، كما تضمن مسؤولية الحكومة أمام مواطنيها، وهو أمر حاسم لديمقراطية صحية. إن واحدة من أكثر ملامح تآكل القيم الديمقراطية هي صعود قيادات للسلطة عبر التنافس الانتخابي، ومن خلال قواعد العمل الديمقراطي لتتقلب على القيم الديمقراطية التي أوصلتها إلى سدة الحكم، وتستخدم كل صلاحياتها لتخريب ما هو ديمقراطي. وتعتبر الولايات المتحدة خير مثال على ذلك، لاسيما في حقبة ترامب الذي سيطر على الحكومة، واستخدم صلاحياته لتحقيق منافع شخصية من خلال الرشوة أو الإكراه على حساب مصالح العامة، وقد أدى ذلك إلى تآكل الديمقراطية وصعود الأوليغارشية.

4. المواقف الأيديولوجية:

من المهم فهم التوجهات الأيديولوجية وموقفها من دعم الديمقراطية. فعلى سبيل المثال عندما يوافق مواطن غربي على عمل غير ديمقراطي، غالبًا ما يتم تفسير هذا الموقف على أنه يعكس غاية أيديولوجية. وقد يكون الأمر مرتبطًا باليمين، مثل تحقيق رؤية قومية لادولة أو شيء مرتبط بالمذهب السياسي اليسار مثل زيادة إعادة التوزيع. إن وجهات النظر الأكثر تأثيرًا حول التوجهات الأيديولوجية وموقفها من الديمقراطية هي تلك المرتبطة بنموذج "صلابة اليمين" الكلاسيكي، حيث يركز أنصار الأيديولوجية اليمينية على احتياجات قوية للنظام والهيكل والأمن والمطابقة، ومن ثم يميلون إلى الانفتاح على الأعمال الاستبدادية التي يمكن أن تنجح في فرض الامتثال، وتقليل المعارضة، واتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة للتعامل مع التحديات. وينتهي هذا النوع من المواقف الأيديولوجية إلى ربط الديمقراطية بالمقايسة السياسية بين النظام والحرية، وكنتيجة لذلك الانفتاح على الحكم الاستبدادي.

ويُعتقد أن المحافظين أكثر انفتاحًا على الحكم الاستبدادي أكثر من الليبراليين الثقافيين. وبالتالي، يظهر ترابط بشكل أو بآخر بين الثقافة والانفتاح على الحكم الاستبدادي في الديمقراطيات الغربية. كما أن المنظور التقليدي لليمين المتشدد يشير إلى ذلك، حيث تندمج المواقف الاقتصادية اليمينية بشكل طبيعي مع مواقف اليمين الثقافية، وبالتالي تتجذب إلى الحكومة الاستبدادية.

وقد تتعارض قيم الديمقراطية والرأسمالية، حيث سجلت الأحداث التاريخية الترابط بين الديمقراطية ورغبات إعادة التوزيع. ومع ذلك، هناك أسباب قد تكون جزءًا من حزمة أيديولوجية ترتبط بالمشاعر المعادية للديمقراطية. فعلى سبيل المثال، الشيوعية والتي جمعت بين الحكم الاستبدادي مع أيديولوجية مساواة حليف راديكالية، وهو مزيج من المواقف التي لا تزال سائدة بين المواطنين الذين عاشوا خلال الشيوعية أجزاء كبيرة من حياتهم. ولو حظ أنه منذ أكثر من نصف قرن فإن الأفراد ذوي التعليم والمكانة المنخفضة كانوا يميلون إلى دعم إعادة التوزيع الاقتصادي سياسيًا، وتبني مجموعة من المواقف المحافظة ثقافيًا، بعضها كان بطبيعته غير ديمقراطي مثل معارضة الحقوق المدنية للأقليات العرقية¹⁶.

5. تفويض حقوق الإنسان:

إن الديمقراطية غالبًا ما تُعتبر وسيلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ هذا لأن الديمقراطيات تقوم عادة على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة والتسامح¹⁷، إلا أنه مع التفكك الديمقراطي - وهي العملية التي تحدث عندما

لا يعمل النظام السياسي بشكل صحيح، نتيجة الافتقار إلى الأحزاب السياسية، أو إلى القيادة الفعالة، أو نقص الدعم الشعبي- تنهار الحكومات في بعض الحالات. وفي حالات أخرى قد يؤدي التفكك الديمقراطي إلى فترة من عدم الاستقرار السياسي، والعديد من النتائج السلبية، مثل تصاعد العنف السياسي، وانهايار الاستقرار الاقتصادي، وفقدان الحريات المدنية.

ويمكن أن تتسبب عوامل مختلفة في تفكك الديمقراطية، أولها الافتقار إلى الأحزاب السياسية، فعندما يتنافس عدد قليل من الأحزاب السياسية على السلطة، يصبح من الصعب على الحكومة العمل بفعالية. ويجب على الحكومة أن تتفاوض مع كل طرف بدلاً من التعاون معهم. نتيجة لذلك، قد تكون الحكومة غير قادرة على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الشعب. ثانيها، الافتقار إلى القيادة الفعالة، فعندما لا يستطيع زعيم واحد إدارة الحكومة بشكل فعال، يصبح من الصعب على الحكومة القيام بواجباتها تجاه المواطنين، هذا لأن الحكومة يجب أن تتعامل مع مختلف القضايا في وقت واحد، بدون قائد يمكنه التعامل مع هذه التحديات.

ثالثاً- جدلية التراجع الديمقراطي ومؤشراته:

في أعقاب "الثورات الملونة" نشأت ديمقراطيات جديدة في بعض دول ما بعد الشيوعية في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولكن مع مطلع عام 2006، بدأت الديمقراطية تتجه نحو الانخفاض. على سبيل المثال، أثارت حركة الموجة الخضراء في إيران في عام 2009، والانتفاضات العربية 2011، والتحديات الانتخابية المثيرة للاستبداد في فنزويلا وزيمبابوي عام 2018، الأمل في أن اندفاعاً جديداً نحو التقدم الديمقراطي قد يكون وشيكاً، إلا أن سرعان ما باءت هذه الموجات بالفشل، وارتدت أغلب النظم إلى الاستبداد، أو انهارت وتحولت الدولة إلى دويلات في ظل الحروب الأهلية. وتكرر السيناريو ذاته مع موجات الربيع العربي، والتي بدأت في نهاية عام 2010.

وفي السنوات الأخيرة أصبح التراجع الديمقراطي مصدر قلق كبير، على عكس الانهيارات الديمقراطية التي غالباً ما تتميز بالتدخل الخارجي أو الانقلابات العسكرية. ويحدث التراجع الديمقراطي من خلال التآكل التدريجي للمعايير والقيم الديمقراطية والتي تنعكس في تفكيك الضوابط والتوازنات المحلية والحريات المدنية. ففي الديمقراطيات الانتخابية على سبيل المثال، ظهرت العديد من الممارسات الحكومية التي تنتهك مبادئ الديمقراطية الليبرالية. كما كشفت العديد من الدراسات الحديثة الاستقطاب الحزبي باعتباره سبباً رئيسياً للدعم الاستبدادي، وتحديداً مع شيوع الحزبية المزدوجة أو ما يُطلق عليه النفاق الديمقراطي.

ويُدرس التراجع الديمقراطي عمومًا على أنه عملية تقودها النخبة، حيث يتلاعب القادة ذوو الميول الاستبدادية بقواعد اللعبة الديمقراطية لتحقيق مصالحهم الشخصية. وقد برر العديد من الباحثين منهم Lust و Waldner (2018) الممارسات غير الديمقراطية بتغير الثقافة السياسية ووجهات نظر المواطنين تجاه الديمقراطية، حيث تعتبر الثقافة السياسية مرآة تعكس المواقف الديمقراطية بين المواطنين، وعاملاً رئيسياً في استقرار النظام وترسيخ الديمقراطية، وبالتالي، يصبح تعزيز المواقف حول القيم الديمقراطية الليبرالية حاسمة في النظام الديمقراطي.

وفي إطار تفسير التراجع الديمقراطي، تشير نظرية التنظيم إلى أن عدم رضا المواطنين عن الديمقراطية يؤدي إلى مشاركة سياسية أكبر، ومن أنصار هذا النهج Kriesi (2012). بينما تتوقع أدبيات "المواطنين الناقدين" أن تؤدي خيبة أمل المواطنين من النظام الديمقراطي إلى التقاعس السياسي أو التركيز على النشاط السياسي خارج القنوات المؤسسية القائمة. ويعتمد كلا النهجين على فكرة أن المواطنين يتشاركون في فهم مماثل لما يجب أن تبدو عليه الديمقراطية المثالية، وغالبًا ما يُترجم إلى التزام ديمقراطي يتم مساواته بدعم المواطنين للمفهوم العام للديمقراطية¹⁸، إلا أنه يمكن فهم الديمقراطية بطرق مختلفة، والتي تختلف من ثقافة لأخرى، مما يؤدي إلى عدم توافق في الآراء بشأن ترتيبات سياسية محددة. وبالتالي قد يؤثر الفهم المتباين للديمقراطية بين المواطنين على اختيار التصويت في سياقات التراجع الديمقراطي. بعبارة أخرى، إن الترسخ الديمقراطي يتحقق بمجرد أن تصبح الديمقراطية "اللعبة الوحيدة في المدينة" (لينز وستيبان 1996). ولا يعني هذا وجود إطار مؤسسي مستقر فحسب، بل يتضمن أيضًا التزامًا راسخًا بين النخب والمواطنين لإدارة السياسة وفقًا للمبادئ الديمقراطية، وأن عدم وجود مثل هذا الالتزام الديمقراطي على نطاق واسع يعتبر نقطة ضعف رئيسية يمكن للقادة ذوي الميول الاستبدادية استغلالها لتوسيع سلطاتهم التنفيذية، ومن ثم فإن الفهم المتباين للديمقراطية بين المواطنين ورغبة النخب السياسية في استغلال مثل هذه المواقف يؤدي إلى تآكل الديمقراطية. وبالتالي، تثبت المفاهيم الاستبدادية للديمقراطية، أو إساءة فهم الديمقراطية أو الديمقراطية المشوشة أن المواقف الاستبدادية موجودة بين المواطنين في العديد من الدول.

ومن أهم معالم التراجع الديمقراطي، انحدار الديمقراطية الأمريكية خلال حقبة الرئيس دونالد ترامب، والتي تعتبر واحدة من أهم دول الديمقراطيات الراسخة، لما قدمته من نموذج متميز لممارسة الديمقراطية، القائم على الفصل بين السلطات، واحترام ضوابط اللعبة السياسية والحريات الفردية والمسؤولية الجماعية لأكثر من ربع

قرن من الزمان. فمن ناحية، صعد ترامب إلى الرئاسة عبر صناديق الانتخاب بدون رصيد أو خبرات سياسية تذكر أو معرفة بالالتزامات الدستورية بل يتصف بالديماغوجية؛ حيث عرقل كل ما هو ديمقراطي وضرب عرض الحائط بقيم ومعايير الإرث الديمقراطي الأمريكي، حيث انحدرت الدولة للنظام الشمولي لاسيما مع خطابه الشعبوية المناهضة لحقوق الأقليات، ومحاربة مؤسسات الدولة ووزارة العدل والكونجرس ومكتب التحقيقات الفيدرالية، الأمر الذي دفع كل من ستيفن ليفنسكي ودانييل زيبالات بوصف الديمقراطية الأمريكية بالميتة إكلينيكياً.

ويحمل السياق التاريخي العديد من الوقائع والمؤشرات الدالة على التراجع الديمقراطي؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، فترة الفاشية في إيطاليا، وصعود ألبرتو فوجيموري في بيرو، وسلفادور أليندي في تشيلي، إلا أنه مع صعود ترامب للسلطة عام 2016 بدأ الانهيار العالمي للديمقراطية، خاصة مع تخلي الرئيس الأمريكي عن استراتيجية الترويج للديمقراطية وتزامنها مع خروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى تصاعد شعبية التيارات الشعبوية في أوروبا، وخاصة في بلغاريا وفرنسا والسويد والنمسا وإيطاليا، حيث ولدت أول حكومة شعبية منتخبة منذ سقوط الفاشية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر صناديق الديمقراطية بعد أن حققت جورجيا ميلوني زعيمة حزب إخوة إيطاليا، والذي تأسس عام 2012، انتصارات كاسحة في الانتخابات التشريعية في 25 سبتمبر عام 2022، وذلك بحصد 43.8% من المقاعد في مجلس النواب والشيوخ¹⁹. ومع استمرار الزحف الشعبوي المناهض للديمقراطية من المحتمل أن تنهار الديمقراطية الأوروبية، وبالأخص البرلمان الأوروبي، الأمر الذي ينبئ بانتشار العدوى ورقص الشعبوية على أنقاض الديمقراطية قريباً.

وفي هذا السياق، حدد مؤلفا كتاب "كيف تموت الديمقراطيات" الصادر عام 2018، نمطين لاغتيال الديمقراطية وتآكل معايير الممارسة الديمقراطية²⁰: النمط الأول، يتمثل في الانقلابات العسكرية، والتي يقوم قياداتها بتطبيق الأحكام العرفية، وتعديل الدستور والقوانين لضمان بقائهم الأبدي في السلطة، وقد قدمت القارة الأفريقية العديد من التجارب التي تعكس نمط قتل الديمقراطية بالانقلابات العسكرية، مثل غانا ونيجيريا وبنين التي شهدت ستة انقلابات عسكرية خلال الفترة (1960-1970) خمسة منها صاغت دساتير مختلفة، قبل أن يؤسس كيريكو الديكتاتورية التي استمرت حوالي 16 عاماً²¹. بالإضافة إلى العديد من الأمثلة على القيادات العسكرية التي تستبدل الزي العسكري بالمدني، كما هو الحال في الانقلابات العسكرية في

أوروبا في ثلاثينيات القرن الماضي، إلى جانب الأنظمة الشمولية والتي طالت إيطاليا وإسبانيا وألمانيا والبرتغال في ذلك الوقت. فضلاً عن عدد من دول أمريكا الجنوبية في السبعينيات. النمط الثاني، نمط قتل الديمقراطية المعاصرة من خلال هيمنة السياسيين المدنيين الذين جلبتهم الديمقراطية نفسها للحكم، ثم ينقلبون عليها، والذي أطلق عليه نمط القتل بالقفزات الحريية، وهو النمط الأكثر انتشاراً حالياً، حيث تنهار الديمقراطية عبر صناديقها. ومثال على ذلك القيادات الشعبية التي تأتي عبر صناديق الانتخابات الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، فنزويلا خلال حقبة هوغو تشافيز الذي عدّل الدستور وعمل على تفصيل القوانين ونفى المعارضين، ليتحول إلى حاكم أوتوقراطي حتى بعد وفاته²². ويمكن إضافة نمط ثالث، والذي يتجلى في الثورات والاحتجاجات التي قد تعصف بالديمقراطية أو محاولة الوصول لها، إلا أنها تترد للنظم التنافسية السلطوية أو الهجين.

وقد أشار الكاتبان إلى أن هذه المعايير - أي معايير الديمقراطية - تتمثل في حزمة القيم والقواعد والاتفاقات غير المعلنة التي تضمن وتحافظ على البناء الديمقراطي²³. وبالتالي يتوافقان بشكل أو بآخر على أن اختلاف وتحول هذه المعايير والقيم يعد مؤشراً على التراجع بل والانهار الديمقراطي، حيث تتغير اللعبة السياسية مع تغير القيم والمعايير، ومن ثم تختلف الثقافة السياسية والتي تنعكس في التراجع الديمقراطي والذي يؤكد أطروحة القتل البطيء للديمقراطية.

وفي إطار رصد وتحليل مؤشرات التراجع الديمقراطي، نلاحظ التراجع المستمر لمؤشر الديمقراطية العالمي الصادر عن وحدة الإيكونومست للاستقصاء والذي تحسب قيمته بناءً على تقييم 60 معياراً تصنف في خمس فئات، منها فئة الثقافة السياسية الديمقراطية، وتصنف الدول بناءً عليه إلى مستويات أربعة تتمثل في الديمقراطية الكاملة والمعيبة إلى جانب نظامي الهجين والاستبدادي. وقد تراجع مؤشر الديمقراطية وسجل أدنى مستوى له منذ بدء المؤشر عام 2006، وذلك وفقاً لإحصائيات المؤشر الصادرة علم 2022، حيث انخفض من 5.37% إلى 5.28%، وهو أكبر انخفاض منذ عام 2010 بعد الأزمة المالية العالمية. ويشير ذلك إلى أن حوالي 46% فقط من السكان يعيشون في نظم ديمقراطية من نوع ما. وفي عام 2021، كان 37% من سكان العالم لا يزالون يعيشون في ظل النظم الاستبدادية والتي تشمل سكان كل من أفغانستان وميانمار وكوريا الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا والصين، مقارنةً بنحو 6.4% من السكان يعيشون في أنظمة ديمقراطية منها النرويج ونيوزيلندا وفنلندا والسويد وأيسلندا.

وعلى الرغم من أن أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) هي المنطقة الأعلى تصنيفاً في مؤشر الديمقراطية بمتوسط درجات 8.36 ، إلا أنها تراجعت مقارنةً بـ 8.58 نقطة عام 2020. كما لا تزال أمريكا تصنف على أنها ديمقراطية معيبة منذ عام 2016؛ نتيجة الاستقطاب السياسي والتلاعب في إعادة توزيع وترسيم الدوائر الانتخابية. كما شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر انخفاض في الدرجات الإقليمية في العالم، حيث انخفضت من 6.09 نقطة عام 2020 إلى 5.83 عام 2021. وتدرج كوستاريكا وأوروغواي فقط تحت فئة الديمقراطية الكاملة. بينما تصنف فنزويلا ونيكاراغوا وكوبا بالنظم الاستبدادية. أما أوروبا الغربية، فعلى الرغم من وجود أفضل أربع ديمقراطيات كاملة وهي النرويج وفنلندا والسويد وأيسلندا، إلا أن إسبانيا صنفت كديمقراطية معيبة عام 2021. في حين خلت أوروبا الشرقية من الديمقراطيات الكاملة، ومع ذلك انتقلت كل من مولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية من أنظمة هجينة أو مختلطة إلى ديمقراطيات معيبة. كما تراجعت درجة روسيا إلى 3.24 مع الحفاظ على وضعها الاستبدادي رغم صدور المؤشر قبل حربها على أوكرانيا.

ويضاف إلى ذلك احتلال دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الثلاث والعشرين أسفل تصنيفات المؤشر، حيث صنفت أغلبها بالأنظمة الاستبدادية، و14 دولة تقوم على أنظمة هجينة، وست دول ديمقراطية معيبة، ودولة واحدة تعتبر ديمقراطية كاملة وهي موريشيوس. وفي شمال إفريقيا، صنفت السودان ومصر وليبيا والجزائر بالأنظمة الاستبدادية، بينما المغرب وتونس تقعان في النظام الهجين. كما يعتبر عدد كبير من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أنظمة استبدادية. وتعتبر إسرائيل فقط (7.97) وقبرص (7.43) ديمقراطيات معيبة. كما تدرج تركيا وجورجيا وأرمينيا وباكستان ضمن فئة الأنظمة الهجينة. وعليه، تتحدر الديمقراطية العالمية في اتجاه تنازلي، حيث تراجعت قيمة المؤشر في كافة المناطق، باستثناء أوروبا الغربية، التي ظلت ثابتة. باختصار، تراجع مؤشر الديمقراطية لحوالي 74 دولة من إجمالي 167 دولة أي 44%²⁴.

وبالنظر إلى تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عن حالة الديمقراطية في العالم الصادر عام 2021، أشارت إلى خطورة الوضع الديمقراطي نتيجة تنامي الأنظمة الاستبدادية والهجينة، بالإضافة إلى التهديدات الداخلية للديمقراطية. وقد ركز التقرير على الآثار الجانبية لجائحة كورونا والتي أُلقت بظلالها على الحقوق والحريات في ظل التعامل مع الوباء، حيث أعلنت أغلب النظم حالة الطوارئ ووضعت قيوداً على الحريات ومنظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها. وقد أشار التقرير إلى تحول عد كبير من الدول إلى

الأنظمة التسلطية عام 2020، وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول إلى الانتقال الديمقراطي تتحول دول أكثر إلى التسلطية، ودول أخرى توقف مسارها الديمقراطي مثل صربيا ومالي²⁵.

الخلاصة:

إن المجتمعات البشرية ليست جامدة، حيث تتغير المواقف والأعراف والمؤسسات والسلوك والثقافة بمرور الوقت، وأحياناً بسرعة مذهلة؛ فالثقافات البشرية لا تقف مكتوفة الأيدي؛ ففي القرنين الماضيين وحتى العشرينيات الماضية حدثت تغيرات جذرية في العديد من المجتمعات. وللتغيير الثقافي آثار مهمة ليس فقط على النظرية والبحث العلمي، ولكن أيضاً على السياسة والصحة العامة والحياة اليومية. وقد بين البحث العديد من مظاهر الثقافة السياسية الجديدة التي تعكس نوعاً من التغيير الثقافي، وأهمية تناول ودراسة الديناميكيات الثقافية؛ لما تقوم به من توثيق التحولات في ظواهر معينة مثل النزعة الفردية والحراك الاجتماعي، والمعتقدات والممارسات الدينية، والتي تعرف بالتغيرات الثقافية المحددة، وهناك التغيرات واسعة النطاق والتي تتبين في دراسات ديناميات الجماعة وكيفية تغير معنى المفاهيم بمرور الوقت. وبالتالي يوصي هذا البحث بمزيد من البحث والفحص لظاهرة التغيير الثقافي من منظور السياسة المقارنة، وذلك لاستشراف الآثار السلبية للديناميكية الثقافية التي قد تلقي بالمجتمعات إلى الانجراف الثقافي، ومن ثم التراجع الديمقراطي، حيث تحمي الديمقراطية من أعدائها من خلال الحفاظ على قيمها مثل سيادة القانون أو نزاهة الانتخابات، والاقتصاد القوي الذي يضمن حصول جميع المواطنين على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى. بالإضافة إلى ضرورة الاستثمار في التعليم والبنية التحتية والتي تعزز ثقافة الديمقراطية على المدى الطويل. فضلاً عن حماية الحقوق الأساسية، والقيود على إساءة استخدام السلطة. إن القوة المعيارية للديمقراطية لا تتكون فقط من القيم الفردية، ولكن أيضاً من التصورات الفوقية التي يتشكل منها الأفراد حول كيفية رؤية الآخرين وخاصة المعارضين السياسيين.

وتعتبر الثقافة السياسية المرجعية هي التي تبنى عليها المواقف والتوجهات السياسية للمواطن. وتتعدد وتتغير المؤسسات التي تساهم في تكوين ونشأة هذه المرجعية، والتي تبدأ من الأسرة وصولاً للمؤسسات السياسية كالأحزاب والمجتمع المدني، والتي بدورها تعطي فرص للمواطنين للتعبير عن توجهاته ومواقفه من الديمقراطية. وبالتالي كلما كانت قيم الثقافة السياسية داعمة للقيم الديمقراطية كلما أدى ذلك إلى الاستقرار

السياسي في المجتمع والتماسك الديمقراطي. بينما ينحرف المجتمع عن مساره الديمقراطي نحو الاستبداد كلما كانت المرجعية أو الثقافة السياسية للمواطن لا تبالي بالقيم الديمقراطية. وعليه، تثبت صحة الفرضية الأولى للبحث القائلة بأن الثقافة السياسية تعتبر الدعامية الرئيسية للتدشين وتعزيز الديمقراطية. حيث تلعب الثقافة السياسية دوراً حيوياً في تحديد دور ومواقف وتوجهات المواطن في العملية السياسية، وتعتبر آلية رئيسية في تحقيق الاستقرار في المجتمعات الديمقراطية. ومن خلال التبحر في أدبيات الديمقراطية المقارنة أكدت صحة الفرضية الثانية القائلة: إن تطور الثقافة السياسية وما تتضمنه من ملامح جديدة تشكل تحدياً قوياً للديمقراطية، حيث لا تغيير القيم فقط، وإنما تعمل على التراجع الديمقراطي في كل من نظم الديمقراطيات الراسخة والناشئة. وعليه، تميل الباحثة إلى التأكيد على أن الثقافة السياسية الجديدة هي تطور طبيعي يعكس التطور البشري، لكنه يحمل العديد من المخاطر والتحديات التي تنذر بنهاية الديمقراطية، لاسيما مع ظهور العديد من مظاهر التراجع الديمقراطي، سواء على مستوى المواطنين أو النخب السياسية في النظم الديمقراطية الراسخة والناشئة، الأمر الذي يتطلب مزيداً من البحث، وطرح طرق وآليات لتجنب قيم ما بعد المادية ومرحلة ما بعد الديمقراطية، أو على الأقل التعرف على سبل وطرق للتعامل معها وعبور هذا التحدي بشكل ينأى بالدول بعيداً على الاستبداد والشمولية.

وفي سياق متصل، من المهم التأكيد على أن تعبير موت الديمقراطية تعبير مجازي، حيث يعني أن الديمقراطية تتراجع وتتآكل وقد تختفي لبعض الوقت، فالاختفاء لم ولن يكون أبدياً، حيث قد يستمر لبعض الوقت إلى أن يتلاشى أعداء الديمقراطية، وتبدأ دورة حياتية جديدة. وتعتبر التجربتان الألمانية والإيطالية خير مثال على أن الديمقراطية لا بد أن تزدهر بعد فترة من اغتيالها.

الهوامش:

1. Lührmann, Anna, Lindberg, Staffan (2019), A third wave of autocratization is here: what is new about it?, Democratization, 26:7.
2. Casier, Tom (2022), Russia and the diffusion of political norms: the perfect rival?, Democratization, 29:3.
3. Almond, G.A., Verba, S. (1963), the Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Abridged ed. Sage, London.
4. Pickel, Susanne Pickel, Gert (2022), The Wall in the Mind – Revisited Stable Differences in the Political Cultures of Western and Eastern Germany, German Politics.

5. Luhmann, N. (2012), Introduction to Systems Theory. Polity, Cambridge.
6. Voinea, C.F. (2020), Political culture research: dilemmas and trends, Prologue to the special issue. Qual Quant, 54.
7. J. Wiarda, Howard (2016), Political Culture, Political Science, and Identity Politics An Uneasy Alliance, Routledge.
8. Political culture research: dilemmas and trends, Prologue to the special issue Springer.
9. Lu, Yan (2022), Revisiting Chinese Political Culture: The Historical Politics Approach. Chin. Polit. Sci, Rev. 7.
10. Converse, P.E. (1964), The nature of belief systems in mass publics (1964). Crit. Rev. J. Polit. Soc. 18(1-3), 1-74.
11. Milosch, Timothy (2022), Political Cultures in Times of Crisis: Measuring the Effects of Liberal Values on Interstate Crisis Onset, Claremont Graduate University.
12. L. Keane, John (2009), the Life and Death of Democracy, Simon & Schuster, New York: Simon & Schster.
13. Dalton, Russell, Collet, Christian (2017), Cultural change in the Asian Pacific: Introduction to the special issue on Changing Political Cultures, Asian Journal of Comparative Politics, Vol. 2(2) 109-111.
14. Blühdorn, Ingolfur (2020), The legitimation crisis of democracy: emancipatory politics, the environmental state and the glass ceiling to socio-ecological transformation, Environmental Politics, 29:1.
15. Clark, Terry (2018), The New Political Culture, Urban Policy Challenges, Routledge.
16. Malka, Ariel, Lelkes, Yphtach and Eliyahu, Spivack (2020), Who Is Open to Authoritarian Governance within Western Democracies?, Cambridge University Press, Vol. 20/No. 3.
17. Gora , Anna , Wilde, Pieter (2022), The essence of democratic backsliding in the European Union: deliberation and rule of law, Journal of European Public Policy, 29:3.
18. Wunsch, Natasha, Jacob, Marc and Derksen, Laurenz (2022), The Demand Side of Democratic Backsliding: How Divergent Understandings of Democracy Shape Political Choice.
19. محمود، بهاء (2022). الانتخابات الإيطالية: ماذا يعني فوز حزب إخوان إيطاليا اليميني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع 2022/11/2.
20. Levitsky, Steven , Ziblatt, Daniel (2018), How Democracies Die: What History Reveals About Our Future, Crown Publishing Group, USA.
21. Bockelie, Josette (2013), Democratic Consolidation in Benin: A study of socio-economic and political development, Thesis for Bachelor of Arts Advisor, Rotimi Suberu.

22. رزاق، عبد السلام (2019). كيف تموت الديمقراطيات، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات.
23. بركات، أحمد (2018). كيف تموت الديمقراطيات، أصوات، ، تاريخ الاطلاع 2022/11/2.
24. Amoros, Raul (2022), Mapped: The State of Global Democracy in 2022, accessed on 3/11/2022, available at <https://www.visualcapitalist.com/mapped-the-state-of-global-democracy-2022/>
25. ماضي، عبد الفتاح (2022). حالة الديمقراطية في العالم عام 2021: بناء القدرة على التكيف في زمن الوباء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، العدد 137.